

الانتخابات الألمانية وترتيب الأولويات

إن الانتخابات الألمانية التي دارت رحاها في شهر سبتمبر لتحديد الحزب الفائزة بأغلبية حاسمة في الانتخابات والذي سيتحدد بمقتضاها اختيار شخصية المستشار الألماني في الفترة القادمة رئيساً عن الحزب الفائزة، قد اختلفت هذه المرة عن المرات السابقة من حيث التباين الواضح في البرامج الحزبية والتي تقدم بها كل حزب لخوض المعركة الانتخابية في وقت فرضت المشاكل الألمانية نفسها علي أولويات تلك البرامج الحزبية .

كما فرضت نتائج الانتخابات وضعاً غير مألوف يحدث للمرة الأولى وهو تقارب عدد الأصوات بين الحزبين الكبيرين اللدودين في ألمانيا وهما الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يرأسه جيرهارد شرودر والحزب المسيحي الديمقراطي والذي ترأسه أنجيلا ميركل حيث تفوق الأخير بنسبة هزيلة من الأصوات لا تتعدى 3% .

هذا الأمر فتح مرحلة جديدة من الصراع حول اتجاه كل من الحزبين لإقامة ائتلاف بين حزبه وحزب أو أكثر من بين الأحزاب الصغيرة ليحصل لنفسه عن طريق هذا الائتلاف علي أغلبية في المقاعد البرلمانية تضمن له التفوق علي المعارضة البرلمانية بما يمكنه من طرح سياسته والتصويت بالموافقة عليها واستصدار التشريعات والتنظيمات المنفذة لتلك السياسات .

فبينما اتجهت أنجيلا ميركل إلي التلويح بخفض الضريبة علي المبيعات تشجيعاً للتجارة الداخلية كركيزة لدعم التصدير ، فإن برنامج حزب شرودر تمسك بالإبقاء علي ضريبة المبيعات مستنداً إلي أن صادرات ألمانيا عن العام الحالي كانت الأكبر في تاريخها علي الإطلاق .

وسواء أتى الائتلاف المنشود لأي من الحزبين بالفوز بتشكيل الحكومة فإن علي المستشار الألماني القادم أن يواجه مجموعة من المشاكل بحلول غير تقليدية يظهر مردودها في فترة قصيرة حتى يستعيد حزبه الثقة الشعبية من قبل الناخب الألماني الذي يتمتع بحس سياسي اقتصادي مرهف .

تأتي البطالة علي رأس قائمة الالوليات حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من خمسة ملايين فرد يقع الثلث منهم في الجزء الغربي من ألمانيا بينما يقع ضعفهم في الجزء الشرقي من ألمانيا .

وفيما يخص قضية التعليم والتأهيل المهني والتدريب وإعادة التدريب والتعليم العالي فهي أمور يدور حولها جدل كبير، إذ أن القاتورة التي تنحملها الحكومة ضخمة بما يتقل كاهل الخزانة الألمانية إلا أن البطالة لا تسمح بأي تساهل في حجم الخدمات المؤداة في هذا المجال .

كما أن فاتورة التأمين الصحي وأعباء العلاج خصوصاً في شرائح العمر المتقدمة قد بلغت حداً كبيراً جداً بالمفاوضات الدائرة بين المستشفيات من جانب وشركات التأمين الصحي من جانب آخر والحكومة كوسيط مشترك ووصلت إلي طريق مسدود لا تستطيع فيه رفع شرائح التأمين الصحي وكذا لا تستطيع فيه التخفف من خدماتها الصحية المغطاة تأمينياً.

أما علي جانب الصناعات الثقيلة وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة فهناك العديد من المشاكل التي علي الحكومة القادمة أن تواجهها ، فبينما نجحت أمثلة علي المستوي الألماني والأوروبي من الخصخصة والتعاون الدولي مثل خصخصة سكك الحديد الألمانية في مجال التشغيل والإدارة والقطارات مع بقاء مسارات السكك الحديدية مملوكة للدولة ، وكذا نجح مشروع إنشاء الطائرة

العلاقة ايرباص المكونة من دورين والتي تحمل ٨٠٠ راكب بالتعاون الألماني الفرنسي الأسباني لتصل هذه الطائرة إلى تفوق يتعدى ما بلغته صناعة الطائرات الأمريكية بمراحل ، إلا انه علي الجانب الآخر فان الصناعات الثقيلة وصناعة البرمجيات والتحكم من بعد والكمبيوتر قد تأخرت تأخراً ملحوظاً بفعل النتائج السلبية التي نجمت عن حالات الخصخصة وانتقال الملكية التي لحقت بها .

باختصار فإن هناك ضرورة ملحة لإعادة ترتيب البيت الألماني من الداخل وهو الأمر الذي يدق بقوة علي أبواب الحكومة الألمانية القادمة في وقت تعلق فيه معدلات عدم الرضا بين الشعب الألماني من حيث العلاقة بين الأجور والأسعار .

ولعل العلاقات المصرية الألمانية والتي اتسمت بالتعاون ودفء العلاقة علي مدي العصور السابقة دون استثناء تجعل من تطلعنا للمرحلة القادمة من الحكم في ألمانيا بالترقب الذي لا يخلو من الاهتمام والحرص علي التقدم الألماني الأوروبي ، إذ أن في تقدم ألمانيا دعم للتقدم في مصر وعكس ذلك صحيح من أن التقدم المصري داعم للتقدم الألماني من واقع أن مصر تقع في الردهة الخلفية لألمانيا الأوروبية ، وان حجم التبادل التجاري المصري الألماني الذي يأتي في المرتبة الثانية عربياً شهد تحسناً كبيراً هذا العام مما يبشر بحدوث انطلاقة ملموسة عام ٢٠٠٦ .